

## قراءة لخطاب الرئيس اسيااس افورقي الى رؤساء الدول والحكومات



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

بعث الرئيس اسيااس افورقي في 23 ديسمبر 2016 خطابا الى رؤساء الدول والحكومات بمناسبة العام الجديد، أي عام 2017. واحتوي الخطاب الرئاسي عدة رسالة مهمة تمحورت في مسألتين اساسيتين هما العقوبات الجائرة التي فرضها مجلس الامن الدولي على ارتريا في 23 ديسمبر 2009، وعلى استمرار الاحتلال الاثيوبي للأراضي السيادية الارترية بعد مضي زهاء عقد ونصف عقد على صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية في 13 ابريل 2002.

وسنتوقف في هذه القراءة على هاتين المسألتين اللتين وردتا في خطاب الرئيس بصورة محددة:

### أولا: عقوبات مجلس الامن غير القانونية

1 - تاريخ تحرير الخطاب الرئاسي بمناسبة العام الجديد لم يكن في 31 ديسمبر 2016، وانما كان في 23 ديسمبر، وذلك لسبب تاريخي وسياسي، لكون الخطاب لم يسطر لمجرد تهنئة تقليدية عادية بمناسبة مرور عام 2016 وحلول عام 2017، بقدر ما يريد تذكير هؤلاء رؤساء الدول والحكومات، بأن في عشية

عيد الميلاد من عام 2009، وتحديدًا في 23 ديسمبر اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1907، وفرض بموجبه على ارتريا حزمة عقوبات جائرة وغير قانونية مستندًا على تهمة مذبحة صاغها بالوكالة " فريق رصد الصومال وارتريا " وقدمها الى " لجنة العقوبات " لكي ترفعها بدورها الى مجلس الأمن.

2 - مضت سبع سنوات على ذلك القرار الجائر والعقوبات غير القانونية - السارية المفعول - المفروضة بموجبه من قبل مجلس الأمن والذي بات الشعب الارتري ضحيتها، ولم يتم مراجعة القرار بصورة موضوعية ونقدية بغية التحري فيما ورد في الحثيات التي استند إليها.

3 - والتهمة المذبحة والموجهة الى ارتريا تتعلق بـ " علاقتها بحركة الشباب الصومالية " و " الارهاب "، والتي رفعت من قبل " فريق رصد الصومال وارتريا " الى مجلس الأمن عبر " لجنة العقوبات " بإيحاء واملاء من الادارة الامريكية، تخلى عنها نفس " الفريق " قبل ثلاث سنوات بعد فشله الفادح والفاضح في تقديم القرائن المادية الملموسة التي استند إليها في توجيه تلك التهمة الباطلة الى دولة ارتريا، ورغم ذلك لا يظل القرار ساري المفعول. وهذا فإن دل فإنما يدل على إن المنطق الذي اعتمد عليه القرار لا يعدو ان يكون منطق " عنزة ولو طارت " !

4 - ان الهدف الاساسي من توجيه تلك التهمة الباطلة وتمير القرار 1907 وفرض العقوبات غير العادلة على ارتريا وسط زحمة عشية عيد الميلاد، هو:

4 - 1 - صرف الانظار عن استمرار احتلال اثيوبيا لأراضي سيادية ارترية بعد صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود بين ارتريا واثيوبيا في 13 ابريل 2002، وبعد ترسيم الحدود بين البلدين بصورة نهائية عبر الاحداثيات والخرائط في عام 2007 وذلك بعد ما رفضت اثيوبيا ان توضع الاعمدة على طول امتداد حدود البلدين.

4 - 2 - شغل ارتريا بقضية جديدة بغية الهائها عن الدفاع عن حقوقها الشرعية والمشروعة.

4 - 3 - القرار رقم 1907 يسمح للدولة المعتدية، أي اثيوبيا والتي تحتل الاراضي السيادية الارترية على انقاض قرار مفوضية ترسيم الحدود وعلى انقاض القانوني الدولي ان تشتري الاسلحة وأن تحصل على معدات عسكرية من الدول التي تنفذ لها اجندتها السياسية في المنطقة بالوكالة، ويحرم على الدولة المعتدى عليها، أي ارتريا من شراء الأسلحة ومن حق الدفاع عن نفسها، فما بالك بحق تحرير اراضيها المحتلة عنوة من قبل اثيوبيا الي تضرب عرض الحائط بجميع الاعراف والقوانين الدولية.

5 - عوضا عن اعادة النظر في القرار 1907 الذي بات بحق وحقيقة من دون محتوى، بحكم ان " فريق رصد الصومال وارتريا " الذي انيطت اليه مهمة فبركة التهمة الباطلة تخلى عنها بعدما اخفق في تقديم أدنى دليل مادي موثق يؤكد تهمته الباطلة، قرر مجلس الامن مد العقوبات الظالمة على ارتريا في 29 نوفمبر 2016 في اجتماعه رقم 7807، لسنة أخرى. هذا مما يوحي بوجود نية سياسية مبيتة لمعاقبة ارتريا ليس على اساس تهمة مفترضة في أحسن الاحوال، وإنما على قاعدة تهمة ثبت بطلانها من قبل الطرف الذي حاكها بالوكالة، بحكم ان الوكيل في مجلس الامن يريد ذلك لحساباته السياسية والجيو - سياسية والجيو- استراتجية.

6 - خمس دول في مجلس الامن اقترحت خارطة طريق ببناء بغية الغاء العقوبات الجائرة على ارتريا والتي تركز على دوافع سياسية وتفتقر لأرضية قانونية، ولكنها لم توفق في مسعاها حتى اشعار آخر، وهذا لدليل آخر على ان الادارة الامريكية التي هندست وفبركت القرار وعمدت على تمريره عشية عيد الميلاد لتقديمه كهدية مسمومة الى الشعب الارترى عبر مندوبتها السابقة في مجلس الامن سوزان رايس مع تواطؤ من بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وفي غفلة بعض الاعضاء الدائمين الاخرين الذين اعربوا عن ندمهم بعد وقوع الواقعة.

## ثانيا: استمرار احتلال أثيوبيا للأراضي الارترية

1 - لقد مرت 16 سنة منذ توقيع ارتريا واثيوبيا لإتفاقية السلام في 12 ديسمبر 2000 بالجزائر العاصمة، ولم يحل السلام بين البلدين لأن النظام الاثيوبي

ووكيله الدولي يريدان استمرار حالة لا حرب ولا سلام بغية استنزاف ارتريا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وتحريف وعرقلة مجري مسيرتها التنموية السائرة على قدم وساق، ولكن هيهات!

2 - اتفاقية سلام الجزائر المبرمة بين البلدين وقعت بمشاركة وضمن الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية سابقا، أي الاتحاد الافريقي راهنا. بمعنى آخر ان هذه الاتفاقية ليست ثنائية بل هي دولية، وان مسؤولية الالتزام بها وتطبيقها حرفيا هي ليست مسؤولية ارترية واثيوبية وحسب، بقدر ما هي مسؤولية دولية وبنفس المستوى.

3 - اصدرت مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية قرارها الملزم والنهائي في 13 ابريل 2002 بموجب المرجعية القانونية التي حددتها لها الاتفاقية سلام الجزائر بين البلدين، أي المعاهدات الاستعمارية والقانون الدولي ذات الصلة، وان قرارها نهائي وملزم وغير قابل للحوار أو للاستئناف.

4 - ألان وبعد مضي 14 سنة على صدور قرار مفوضية الحدود فإن النظام الاثيوبي مستمر في احتلال اراض سيادية ارترية بشهادة مفوضية الحدود والمجتمع الدولي برمته ممثلا في الامم المتحدة. ولا يمكن ان يدوم هذا الوضع وعلى مجلس الامن ان يقوم بدوره وواجبه والتزامه بمقتضى اتفاقيتي " وقف الاعمال العدائية " و " اتفاقية السلام " الموقعين بالجزائر العاصمة وعلى التوالي في 18 يونيو وفي 12 ديسمبر 2000.

5 - لم يقم لا المجتمع الدولي ولا مجلس الامن بواجبهما حيال النظام الاثيوبي الذي يحتل الاراضي السيادية الارترية من دون رادع وبلا عقوبات بمقتضى اتفاقيتي الجزائر بين ارتريا واثيوبيا، ويعتبر هذا الموقف اخلافا فادحا وانتهاكا صارخا للفقرة " أ " من المادة 14 من " اتفاقية وقف الاعمال العدائية " المبرمة بين ارتريا واثيوبيا في 18 يونيو 2000 والتي تنص حرفيا على ان " المجتمع الدولي يتخذ الاجراءات ضد الطرف أو الطرفين في حالة انتهاك هذا الالتزام، بما فيها الاجراءات المناسبة التي يتخذها مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. "

6 - احتلال اثيوبيا لجزء من التراب الوطني الارترى بعد صدور قرار مفوضية الحدود النهائي والملزم يشكل سابقة خطيرة للغاية لما يمكن ان ينجم عنها ولما يمكن أن يترتب عليها من :

6 - 1 - عدم مصداقية الاتفاقيات الدولية.

6 - 2 - عدم مصداقية اتفاقيات السلام.

6 - 3 - عدم مصداقية التحكيم الدولي.

6 - 4 - عدم مصداقية القرارات النهائية والملزمة.

6 - 5 - اعتماد الموقف الاثيوبي السلبي كنموذج يحتذى به في قضايا تتعلق بالاتفاقية والتحكيم الدوليين.

7 - يقوم النظام الاثيوبي بين الحين وآخر بالعمليات العسكرية والاستفزازات بغية توتير الوضع العسكري وتأزيم الموقف السياسي، وهذه السياسة الاثيوبية التي تفتقد لأدنى روح المسؤولية لا يعيرها مجلس الامن أدنى اكرث وكأن الامر لا يعنيه بصورة مباشرة وفقا لمهامه المحددة بوضوح في ميثاق الامم المتحدة، هذا مما يجعل النظام الاثيوبي يتمادي في نزقه ويلعب بالنار.

8 - التوتر الممنهج وحالة عدم الاستقرار السائدان والناجمان عن خرق النظام الاثيوبي لإتفاقية سلام الجزائر وعدم التزامه بقرار مفوضية الحدود وعن عدم نهوض مجلس الامن الدولي بدوره وواجبه بمقتضى إتفاقية سلام الجزائر، أحال دون سيادة الامن والاستقرار واهدر فرص السلام والتنمية الاقتصادية.

9 - هناك بعض القوى التي تعبت بحكم القانون وتقوم بتجاوزات متكررة ضد ارتريا في ظل صمت دولي مطبق. فحتى متى يستمر هذا الوضع الذي يتنافى مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة ويتعارض جملة وتفصيلا مع اهداف مجلس الامن في الحفاظ على الامن والسلام الدوليين.

وبناء على كل ذلك تناشد الحكومة الارترية رؤساء الدول والحكومات للعمل من أجل:

- 1 - سيادة حكم القانون.
- 2 - احترام سيادة ارتريا ووحدتها الترابية.
- 3 - انتهاء العقوبات غير القانونية المفروضة ظلما وعدوانا على ارتريا.
- 4 - وعلى الامم المتحدة أن تصحيح الأخطاء التاريخية والسياسية التي ارتكبتها في السابق بحق الشعب الارتري، بدلا من التماذي في اتخاذ القرارات غير العادلة وغير القانونية ضده.

13 يناير 2017